



دعوة لتقديم العروض لفائدة
الجمعيات المحلية التي تديرها نساء على مستوى الولايات التجريبية
بشار، النعامة، خنشلة ووهران

المبادئ التوجيهية

"الاقتصاد الاجتماعي في خدمة الإدماج الاقتصادي للشباب والابتكار الاجتماعي"

الولايات التجريبية للمشروع:	المنطقة المستهدفة
- بشار	
- النعامة	
- خنشلة	
- وهران	
	مرجع الدعوة
2021/07/25	الموعد النهائي لتقديم استمارات العرض/

1.	السياق والنهجية.....	3
2.	الهدف من الدعوة للعروض.....	3
3.	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....	3
4.	المواضيع ذات الأولوية.....	4
5.	المشاريع.....	4
6.	شروط المشاركة / معايير الأهلية.....	5
6.1.	من يمكنه المشاركة في هذه الدعوة؟.....	5
6.2.	معايير الأهلية للمشروع.....	5
6.3.	المنح.....	6
7.	عملية وإجراءات المشاركة.....	6
7.1.	كيف تشارك في هذه الدعوة؟.....	6
7.2.	لمن وكيف يرسل الملف؟.....	7
7.3.	تقييم واختيار الاقتراحات.....	8
8.	البرنامج المؤقتة للدعوة للاقتراحات.....	8
9.	قائمة الملحقات.....	9

1. السياق والنهجية

اكتسبت قضية التشغيل أهمية متزايدة في الجزائر خلال العقد الماضي.

توجد العديد من الآليات الاجتماعية للاستجابة للبطالة ودعم إنشاء الشركات والوظائف، تحت إشراف وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ووزارة الصناعة بمراكز التسهيل وغيرها.

من جهتها، تقوم وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بمرافقة ودعم توظيف الشباب وخاصة النساء من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

حاليًا، تم وضع معالم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يعد محرك اقتصادي بديل وقابل للتطبيق ومستدام موجود في الجزائر في أشكال اجتماعية لفترة طويلة، من خلال العديد من المشاريع التي عقدت على مر السنين.

في إطار استمرار هذه الإجراءات لتعزيز تشغيل الشباب، يتمثل الهدف من هذا المشروع "الاقتصاد الاجتماعي في خدمة الإدماج الاقتصادي للشباب والابتكار الاجتماعي" للمساهمة في التنمية المستدامة للجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الولايات الجزائرية، من خلال تقديم بدائل للشباب من أجل تسهيل اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز التوظيف والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ESS) وكذا لمزيد من الإرشادات والنصائح المناسبة.

يتضمن هذا بشكل أساسي إتاحة الفرصة للسكان الشباب والنساء والفئات الضعيفة - للوصول إلى سوق العمل، لا سيما من خلال إنشاء مشاريع صغيرة تتكيف مع خصوصيات السوق المحلية، وتكون قادرة على الاستجابة بشكل مستدام لاحتياجات المواطنين. يجب أن تهدف هذه الشركات إلى تحقيق تأثير اجتماعي وبيئي قوي. سيساعد هذا بالتالي على غرس ديناميكية اجتماعية واقتصادية في اتصال مباشر مع الإقليم وبما يتماشى مع احتياجاته الحقيقية.

يجب أن يعزز هذا المشروع التدابير والأدوات التي تهدف إلى تمكين الشباب وخاصة النساء، من خلال نهج تشاركي شامل، ولا سيما من خلال عمل الجمعيات والمجتمع المدني.

من أجل تحقيق الهدف العام لمشروع "الاقتصاد الاجتماعي في خدمة الإدماج الاقتصادي للشباب والابتكار الاجتماعي" توضع عملية لها الأثر التالي:

- تعزيز مهارات الهياكل الداعمة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمؤسسات الاجتماعية الصغيرة للغاية (منصات Cap jeunesse، و دور الأعمال، والحاضنات، ومراكز التسهيل)؛
- المشاركة في تحسين البيئة التي تسمح بتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وظهور رواد أعمال اجتماعيين ناجحين؛
- رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة في المشروع حول أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره قطاعًا يخلق الثروة والوظائف؛
- تعزيز استقلالية الشباب والنساء من خلال تعزيز الدعم لمشاريعهم الخاصة؛
- السماح بزيادة عدد النساء المنشئات للمؤسسات الاجتماعية، وبالتالي الاتجاه نحو تقليص الفجوة بين الرجل والمرأة في الحصول على عمل مستدام.

2. الهدف من الدعوة للعروض

أولاً الهدف العام لهذه الدعوة هو تقديم الدعم على مستوى ولايات بشار، النعامة، خنشلة وهران، للمبادرات الجموعية التي تهدف لتعزيز استقلالية الشباب وخاصة النساء من خلال دعم مكثف لمشاريعهم.

تهدف هذه الدعوة إلى تصميم وتمويل فرص جموعية تجريبية للنساء والشباب في قطاعات الزراعة والسياحة البيئية ومنتجات الألبان.

3. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يرتكز هذا المشروع على موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويقصد به أن يكون بداية تطوير هذا القطاع الثالث الاجتماعي في الجزائر. إن الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي لتحسين التنمية البشرية - وهي ركيزة أساسية في مجتمع جزائري مبدع تقليديًا ومتحد بشكل وثيق - سيسمح بالتأثر من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الاستدامة البيئية.

يعرف بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاع بديل ومكمل للاقتصاد التقليدي. إنه يقوم على أسس أساسية للمنفعة الاجتماعية والبيئية، والإدارة الديمقراطية والتشاركية، والعضوية الحرة، والربحية المحدودة، والجدوى الاقتصادية، والأهمية الأكبر التي تُعطى لرأس المال البشري والتأثير الاجتماعي

على حساب المكسب المالي. يضع هذا النهج الإنسان في مركز الاهتمامات، ويهدف إلى خلق علاقات جديدة في المجتمع، كبديل مدفوع برؤية للاقتصاد يهدف إلى أن يكون أكثر صدقاً وأكثر اجتماعية وديمقراطية.

إن نطاق مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متعدد القطاعات، ويمكن أن يتواجد الاقتصاد الاجتماعي التضامني في جميع قطاعات النشاط تقريباً بأشكال مختلفة، أي الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات والمؤسسات غير الربحية والمؤسسات التجارية الاجتماعية و/أو التضامنية. فهي مصدر للثروة، وتحمل الإمكانات من حيث الأنشطة والوظائف، ويمكنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية في عدة مجالات: خلق فرص العمل، وإدماج الأشخاص الضعفاء، وتقاسم الثروة، وتعزيز الإقليم، وما إلى ذلك.

بناءً على هذه الحقائق، فإن دعوة تقديم المقترحات هذه موجهة للجمعيات التي تنفذ مشاريع في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

4. المواضيع ذات الأولوية

يجب على الجمعيات المهتمة بهذه الدعوة أن تأتي بفكرة لمشروع يقع ضمن المواضيع والقطاعات الواعدة المذكورة أدناه.

يجب كتابة الاقتراح أي فكرة المشروع في استمارة العرض» حسب النموذج في الملحق أ من هذه المبادئ التوجيهية.

ستستفيد الجمعيات من الدعم المالي والتقني لمبادراتها في القطاعات ذات الأولوية التالية:

4.1 السياحة البيئية في بشار

تتمتع ولاية بشار بإمكانات كبيرة للـحرف المحلية والسياحة يمكن أن تولد فرص عمل ودخل لتلبية توقعات بعض الشباب في الولاية. يتمتع قطاع الخدمات والسياحة في الولاية بإمكانات كبيرة جداً لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فإن إطلاق المبادرات الاجتماعية والتضامنية الاقتصادية في هذا القطاع يمثل أولوية.

4.2 المنتجات البديلة ومشتقات التربية في النعامة؛

تتمتع ولاية النعامة بالقدرة على إنعاش الاقتصاد المحلي من خلال دعم تطوير سلاسل القيمة لمنتجات الألبان والصوف والجلد. يوجد في الولاية عدد كبير من رؤوس الماشية، ومنتجات المواشي البديلة (الحليب والصوف والأسمدة والجلود) قليلة الاستخدام. ومن هذا المنطلق، فإن إطلاق المبادرات الاجتماعية والتضامنية في مجال المنتجات البديلة والمستمدة من الثروة الحيوانية يمثل أولوية.

4.3 النباتات العطرية والطبية (PAM) والتفاح في خنشلة.

تتمتع ولاية خنشلة بإمكانات من حيث الأنشطة الاقتصادية المرتبط بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الأولي ذو إمكانات عالية هو خاصة الزراعة. توجد بالفعل العديد من الأنشطة المتعلقة بمجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى الولاية، من تربية النحل والزراعة الصغيرة إلى التحويل التقليدي للتفاح والنباتات العطرية والطبية، إلخ.

4.4 الزراعة شبه الحضرية والحضرية في وهران؛

تتمتع ولاية وهران بمساحة زراعية مفيدة كبيرة جداً مقسمة إلى مناطق صغيرة في المناطق شبه الحضرية وأحياناً في المناطق داخل المدن، مما يمثل إمكانات كبيرة للتنمية الزراعية. إن وجود العديد من المناطق الزراعية المحدودة في المنطقة مع سهولة الوصول الفوري إلى أساسيات الزراعة (الماء والكهرباء وما إلى ذلك) يجعل هذا القطاع محوراً هاماً للاستثمار.

5. المشاريع

مشاريع جموعية تعتبر محفزات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتستهدف منظمات المجتمع المدني (الجمعيات).

يجب أن تتوافق التكلفة والمدة الإجمالية للمشاريع المقترحة في إطار هذه الدعوة مع المؤشرات الواردة في الجدول أدناه:

التكلفة الإجمالية الدنيا للمشروع	1,300,000 دج
إذا ساهمت الجمعية بنسبة تصل إلى 05% فقط في تمويل المشروع.	
التكلفة الإجمالية القصوى للمشروع	1,900,000 دج
إذا ساهمت الجمعية بنسبة تصل إلى 05% فقط في تمويل المشروع.	
تتطلب هذه التكلفة على نسبة مشاركة الجمعية في التمويل المشترك للمشروع	2,300,000 دج
إذا ساهمت الجمعية بنسبة 20% في تمويل المشروع.	
المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	الحد الأدنى 5 أشهر والحد الأقصى 08 أشهر

يجب اقتراح مشاريع ملموسة تُساهم في التنمية الاقتصادية المحلية بما في ذلك أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يجب أن ينظر إلى المشروع على أنه محفز لعملية طويلة الأمد للتنمية المحلية المستدامة مع التركيز بشكل أساسي على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. لذلك يجب أن تستوفي الشروط التالية:

- توليد ديناميكية من التنسيق والتآزر بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة وقطاعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: المؤسساتية (الإدارات والمؤسسات العامة)، والاقتصاد العام والخاص (الجمعيات والمنظمات المهنية - غرف التجارة، والمهنة، والحرف، والزراعة، والسياحة، وما إلى ذلك)، والجمعيات، والتكوين الجامعي، والبحث والابتكار، وأنظمة دعم التوظيف وريادة الأعمال وحاضنات الأعمال الاجتماعية (ANADE، ANGEM، CNAC، حاضنة الأعمال، مركز المشورة والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، Cap jeunesse، مركز ريادة الأعمال)؛
- دمج أبعاد الإدماج الاجتماعي (الشباب في أوضاع هشّة، والنساء الريفيات، وذوي الإعاقة، والمناطق المحرومة أو المهمشة في الإقليم)؛ دمج أبعاد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

6. شروط المشاركة / معايير الأهلية

6.1 من يمكنه المشاركة في هذه الدعوة؟

هذه الدعوة مفتوحة لـ:

- الجمعيات الولائية و/أو البلدية المحلية في ولايات النموذجية الآتية بشار، النعامة، وخنشلة ووهران، والمعينة فيما يلي "مقدم الطلب"، يجب أن يستوفي مقدم الطلب الشروط التالية:

- أن تكون معتمدة بموجب القانون 06-12 (أو مطابقة)، لمدة ثلاث (03) سنوات على الأقل؛
- 3 سنوات من الخبرة في الإدارة الفعالة للمشاريع/الأنشطة، مع حافظة لا تقل عن 700000 دينار جزائري في السنة.
- أن يكون مقرها و / أو تنشط في المنطقة المستهدفة للمشروع في إحدى الولايات التجريبية الأربع؛
- الخبرة الميدانية في إدارة مشاريع التنمية؛
- أن تنشط الجمعية في أحد المجالات / القطاعات ذات الصلة بالموضوع الذي يتم تناوله في الاقتراح؛
- أن تكون مسؤولة بشكل مباشر عن إعداد وتطوير وإدارة المشروع. كل مقدم طلب يتوسط لجهة أخرى غير مؤهل؛
- إظهار القدرات التسييرية الكافية لإدارة الميزانية المخصصة للمشروع؛
- عدم وجود أي مشكلة قضائية، ولا يوجد نشاط غير قانوني ولا تكون الجمعية متوقفة عن النشاط.

يمكن أن تعمل الجمعية التي تقدم الاقتراح (مقدم الطلب) بمفردها أو في شراكة مع المنظمات أو المؤسسات الشريكة المنفذة. يخضع الشركاء المشاركون في تنفيذ المشروع والتشاور والمساهمات في الأنشطة للشروط المحددة أدناه:

هام

بالنسبة للمشاريع المختارة والمنفذة بالشراكة، سيتم توقيع اتفاقية التمويل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقدم الطلب. ستخضع العلاقات بين مقدم الطلب وشريكه المنفذ لاتفاق يتم إنشاؤه بين الطرفين والذي سيحدد التزامات كل منهما. في أي حال، سيشكل مقدم الطلب المحاور الوحيد مع البرنامج وهو الوحيد المسؤول عن تنفيذ المشروع وسوف يتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك.

6.2 معايير الأهلية للمشروع

- يحدد هذا الجزء العناصر التي يجب أن يفي بها اقتراح فكرة المشروع حتى يتم قبوله وتقييمه لاحقاً.
- المشروع هو مجموعة من الأنشطة المتماسكة مما يساهم في تحقيق النتائج المتوقعة في كل ولاية وإرادة في الملحق د - الإطار المنطقي.
- يجب أن يندرج المشروع ضمن أحد الموضوعات المذكورة في النقطة 4 من هذه الوثيقة وأن يستوفي المعايير التالية:
- إقليم التدخل
- يجب تنفيذ الأنشطة المخطط لها في المشروع في الولاية التجريبية المعنية. يمكن تنفيذ الأنشطة خارج الولاية، في الجزائر، شريطة أن تعود فوائد وتأثير هذه الأنشطة إلى المنطقة المحددة (على سبيل المثال: شركة مقرها خارج الولاية التجريبية ولكنها تنشط وتوظف أفراد من الولاية ...).
- فترة تنفيذ المشروع:

يجب أن يتم تنفيذ المشروع بين بتاريخ 2021/09/01 و 2022/05/01

- أنواع مشاريع

يمكن أن تكون المشاريع المقترحة:

- نشاط جديد؛
- توسيع الأنشطة غير الممولة حالياً؛
- رسملة النشاطات القائمة الأخرى والاستجابة المباشرة لتحليل الاحتياجات المحددة بوضوح.

6.3 المنح

تشكل المنحة المساهمة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المشروع. وتمثل 95% كحد أقصى من التكلفة الإجمالية للمشروع. يتم توفير 5 % المتبقية من خلال التمويل المشترك.

التكلفة الإجمالية لميزانية المشروع = منحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي + مساهمة الجمعية

وحجم المنح التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار هذه الدعوة لتقديم العروض هو كما يلي:

الحد الأدنى لمبلغ المنحة	1,300,000 دج
إذا ساهمت الجمعية بنسبة تصل إلى 05% فقط في تمويل المشروع.	
الحد الأقصى للمنحة	1,900,000 دج
إذا ساهمت الجمعية بنسبة تصل إلى 05% فقط في تمويل المشروع.	
	2,300,000 دج
إذا ساهمت الجمعية بنسبة 20% في تمويل المشروع.	

7. عملية وإجراءات المشاركة

7.1 كيف تشارك في هذه الدعوة؟

تتم هذه الدعوة على خطوتين:

الخطوة الأولى: استلام مقترحات المشاريع التي ترغب الجمعيات في تنفيذها.

عند استلام الطلبات، سيتم إرسال رسالة تأكيد بالبريد الإلكتروني إلى مقدم الطلب في غضون 48 ساعة.

سيتم إنشاء قائمة تسجيل ومتابعة لاستلام العروض من أجل التحقق من الأهلية الإدارية من قبل لجنة منح المشروع.

يمكن تقديم المشروع باللغة العربية أو بالفرنسية.

يجب ألا تقوم الجمعيات التي تستجيب لهذه الدعوة بإجراء أي تغييرات على النموذج (الملحق أ)، ويجب أن تجيب على جميع الأسئلة بترتيبها.

الخطوة الثانية: دعوة وحضور لجنة التقييم

ستعتمد لجنة التقييم على سلم تنقيطي لكي تتمكن من تصنيف الملفات من الأفضل إلى الأقل تنقيطاً. ستستفيد المشاريع الأفضل تصنيفاً فقط من منحة بموجب هذه الدعوة (ضمن حدود الميزانية المتاحة).

الخطوة الثالثة: مرافقة حاملي المشاريع

سيتم إنشاء وحدة دعم محلية للمشاريع المختارة لضمان استمرار الدعم والمرافقة في تطوير وتنفيذ المشاريع بالإضافة إلى تتبعها.

نقاط هامة

- يحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحق في طلب توضيح عندما لا تسمح له المعلومات المقدمة بإجراء تقييم موضوعي للمقترح.
- لن تقبل استمارات العروض المكتوبة بخط اليد.

7.2 لمن وكيف يرسل الملف؟

يجب إرسال الملف الكامل للمشاركة في هذه الدعوة عن طريق البريد الإلكتروني في وقت واحد إلى العناوين التالية: meriem.megueni@undp.org و procurement.project.dz@undp.org

يجب أن يشير البريد الإلكتروني في الموضوع إلى:

- اسم الجمعية
- تفاصيل الاتصال بالجمعية (الهاتف والعنوان)
- اسم وتفاصيل جهة الاتصال (الهاتف والبريد الإلكتروني للشخص المسؤول عن الاتصال في الجمعية)

المستندات المطلوبة إرسالها كمرفقات بالبريد الإلكتروني هي:

N	الوثيقة	شكل العرض
1	نموذج عرض المشروع حسب النموذج الوارد في الملحق أ	Word
2	ميزانية المشروع حسب ملف Excel في الملحق ب	Excel
3	النظام الأساسي للجمعية النظام الأساسي للشريك المحتمل (أو الشركاء)	PDF (بالمسح كملف واحد)
4	اعتماد ساري وصالح للجمعية واعتماد الشريك المحتمل (أو الشركاء)	PDF (ممسوح ضوئياً)
5	محضر اجتماع الجمعية العامة لأخر تجديد لهيئات الجمعية (رئيس، أعضاء مجلس الإدارة).	PDF (ممسوح ضوئياً)
6	نسخة من الأداء الأخلاقي والمالي لعام 2020، التي يوافق عليها مراجع الحسابات	PDF (يُمسح ضوئياً كملف واحد)
7	تصريح الشريك حسب النموذج في الملحق ج	PDF (ممسوح ضوئياً)

يتم إرسال إقرار بالاستلام إلى الجمعيات في موعد لا يتجاوز 48 ساعة بعد إرسال ملفها. في حال عدم استلام الإقرار يلزم التبليغ عن ذلك.

تم تحديد الموعد النهائي لإرسال الملفات في 25 جويلية 2021 الساعة 11:59 مساءً ويستعمل تاريخ وقت إرسال البريد الإلكتروني كدليل.

طلبات الإيضاح:

يمكن للجمعيات أن تطلب توضيحات بشأن شروط هذه المبادئ التوجيهية بإرسال أسئلتهم عبر البريد الإلكتروني، في موعد لا يتجاوز 07 يوماً قبل الموعد النهائي لإرسال الملفات، أي 18 جويلية 2021 الساعة 11:59 مساءً على العنوان أدناه: meriem.megueni@undp.org وأخطار العنوان التالي procurement.project.dz@undp.org

يبقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير ملزم بتقديم توضيحات بشأن الأسئلة الواردة بعد هذا التاريخ.

سيتم تلقي المشاركين الذين أرسلوا أسئلتهم خلال المواعيد النهائية المطلوبة إجابات عبر البريد الإلكتروني في غضون فترة لا تتجاوز يومين.

هام:

الجمعيات المهتمة بهذه الدعوة أن تعلن (غير إجباري)، النية للمشاركة في موعد أقصاه 2021/07/10 عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان التالي:

procurement.project.dz@undp.org

سيُسمح إعلان النوايا هذا للجمعيات بتلقي (عن طريق البريد الإلكتروني) جميع الردود على التوضيحات التي تطلبها الجمعيات الأخرى وحضور اجتماعات المعلومات التي سيتم تنظيمها عبر الإنترنت (مؤتمر بالفيديو) لشرح المبادئ التوجيهية لهذه الدعوة.

7.3. تقييم واختيار الاقتراحات

سيتم فحص الوثائق الإدارية، وفقاً للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في الجزائر والإطار المعياري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتمويل الجمعيات ووفقاً للقواعد الموضحة في النقطة 4 من هذه المبادئ التوجيهية.

لن يتم الاحتفاظ بالطلبات التي تفتقر ملفاتها إلى المستندات الأساسية أو التي تعتبر غير متوافقة لبقية العملية.

سيتم فحص العروض المؤهلة وتقييمها، وفقاً للمعايير الواردة أدناه، من قبل لجنة تقنية للاختيار الأولية يكونها الأعضاء التالية أسماؤهم:

- ممثلين (2) من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- 01 ممثل من الشريك الوطني؛
- عضو بحكم المنصب؛
- أعضاء مراقبين.

التحقق الإداري:

- احترام الموعد النهائي لتقديم الاقتراحات؛
- المستندات المطلوبة كاملة.

التحقق من الأهلية

- يفي نموذج العرض بمتطلبات الملحق أ؛
- ميزانية المشروع حسب ملف اكسل الملحق ب؛
- يستوفي مقدم الطلب و/أو شركاؤه المعايير التي تتطلبها هذه المبادئ التوجيهية.

التقييم

الملفات التي تستفي شروط الفحص التمهيدي والتحقق الإداري والأهلية، يتم تقييم مقترحاتهم من قبل لجنة التقييم.

كخطوة أولى، ستقرأ اللجنة وثائق العرض وتقيمها مسبقاً بناءً على معايير شبكة التقييم.

تنظم اللجنة بعد ذلك مقابلة مدتها 15 دقيقة، عن طريق الفيديو، مع كل من ممثلي الجمعيات (ويفضل أن يكون ذلك مع الشخص المعين كمدير للمشروع في عرض المشروع) في كل ولاية لتقديم اقتراحهم والرد على طلبات الإيضاحات من قبل أعضاء اللجنة.

تشرع اللجنة بعد ذلك في التقييم النهائي لوثائق العرض بناءً على معايير شبكة التقييم ومع الأخذ بعين الاعتبار الإجابات التي قدمها مديرو المشروع أثناء المقابلة.

سيتم إرسال تواريخ وأوقات المقابلات إلى الجمعيات في كل ولاية تجريبية عن طريق البريد الإلكتروني.

إذا لسبب أو لآخر، لم تجرى المقابلة مع أحد المديرين للمشاريع، سيتم تقييم الاقتراح فقط على أساس معايير شبكة التقييم.

بعد تقييم كل استمارات العرض التقديمي، سيتم وضع قائمة، وترتيب المشاريع المقترحة وفقاً لنقطةها الإجمالية.

ستختار فقط المقترحات التي تحصل وثائق عرضها التقديمي على مجموع نقاط 50 من أصل 100.

في حالة عدم سماح الميزانية المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الدعوة بمنح جميع المشاريع المختارة مسبقاً، فسيتم قبول المقترحات الأفضل مرتبة فقط في حدود الميزانية المتاحة.

وبعد تقييم المقترحات، سيبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع المشاركين، عن طريق البريد الإلكتروني، ما إذا كانت مقترحاتهم قد تم اختيارها أم لا، وكذلك نتائج تقييمهم.

8. الرزنامة المؤقتة للدعوة للاقتراحات

التواريخ أدناه مؤقتة وقد تكون عرضة للتغيير. سيتم إبلاغ قادة المشاريع في الوقت المناسب بالمواعيد المحددة بشكل نهائي.

التوقيت	التاريخ	الخطوات والأنشطة
6:00 مساءً	2021/06/29	تاريخ نشر دعوة تقديم العروض (المبادئ التوجيهية)
14:00	2021/07/07	اجتماعات المعلومات عن طريق منصة ZOOM أو وجها لوجه

التوقيت	التاريخ	الخطوات والأنشطة
23:59	2021/07/18	آخر موعد لطلب الإيضاحات (أسئلة من الجمعيات)
23:59	2021/07/25	الموعد النهائي لإرسال الملفات (الملف الإداري، الملحق أ: استمارة العرض وربما الملحق د: تصريح الشريك)
17:00	2021/08/10	إخطار المشاركين بنتائج الاختيار
09:00	2021/08/10	رفع أي تحفظات من قبل لجنة الاختيار
23:59	2021/08/18	الموعد النهائي لتقديم المشروع النهائي
09:00	2021/08/25	ورشة عمل تعريفية بإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التواصل - التغطية والإبلاغ)
03:00 مساءً	2021/08/26	حفل توقيع الاتفاقية
08:00	2021/09/01	بدء المشاريع
23:59	2022/05/01	الموعد النهائي لإغلاق المشاريع

9. قائمة الملحقات

- الملحق أ: نموذج عرض المشروع
- الملحق ب: ميزانية المشروع
- الملحق س: تصريح الشريك
- الملحق د: السياق المنطقي